

حكايات

الأسمدة في السوق السوداء.. والأسعار جهنمية!!

حمادة - محمد أحمد خبازي

يدفعونها ثمناً لأسمدة هي في الأصل غير ضرورية. مصر في المصرف الزراعي بحماة قال: إن المصرف الزراعي يوزع مستلزمات الإنتاج الزراعي وفي مقدمتها الأسمدة حيث وزع المصرف نحو ١٠٠٠ طن من السماد لزوم تمويل الموسم الشتوي لهذا العام ونحن مستمرون في التوزيع للجمعيات الفلاحية والأفراد.

وإن المصرف الزراعي إذا وزع الأسمدة على المزارعين فإن هذا لا يتم إلا عبر رخصة زراعية رسمية صادقة من الجهات المعنية حيث توزع الكمية المخصصة من الأسمدة بما يتناسب والمساحة المزروعة

وأكد المزارعون أن كيس السماد أجني المتشاً (ألماني أو إسباني) ذا وزن ٢٥ كغ يباع في السوق السوداء ما بين ١٣ - ١٥ ألف ليرة سورية. مصدر في اتحاد فلاح حماة، أكد أن الأسمدة متوافرة ويتم توزيعها على الجمعيات الفلاحية حسب حاجة كل جمعية وحسب الرخص الزراعية والتنظيم الزراعي المقرر، علماً أن الكميات التي يتم توزيعها لعدد زراعي كافي لكن بعض المزارعين يلجؤون إلى إضافة كميات أخرى تساعدهم على النهوض بمحصولهم حسب قناعتهم وهذا ما دفع بالمزارعين إلى اللجوء للسوق السوداء رغم المبالغ الباهظة التي



مستثمرون لجؤوا إلى القضاء بسبب الشروط الجزائية لمشروعاتهم السياحية المتعثرة

مشروع تعيث فيه الجردان وآخر مضى ١٠ سنوات على تعثره.. والتكاليف بالمليارات سرور لـ «الوطن»: إزالة ٣٥٠ إشغالاً مخالفاً في يومين في دمشق والحملات مستمرة



هادي بك الشريفي

كشف عضو المكتب التنفيذي للشؤون المالية في محافظة دمشق المحامي فيصل سرور في تصريح خاص لـ «الوطن»: أن هناك خطوات جادة لإنهاء ملف المشروعات السياحية المتعثرة بدمشق، مشيراً إلى توجيه من محافظ دمشق بالتنسيق مع وزارة السياحة ودراسة كل مشروع من المشروعات على حدة ضمن لجنة ومجموعة عمل مشكلة لتوصيف الوضع الراهن واتخاذ إجراءات إما بفسخ عقد المشروع أو الاستمرار فيه مع تقديم التسهيلات وطرح الحلول الممكنة وذلك ضمن متابعة المحافظة في خطتها للعام الجاري.

وأكد سرور أن تكلفة المشروعات بالمليارات منها ما هو متوقف قبل الأزمة ومعظمها تعثر خلال الأزمة ولا جدوى اقتصادية من الاستمرار بأعماله والانتهاه منه.

وقال المحامي سرور: إن مشروع خان السليمان باشا تعيث فيه «الجردان» في الزبورية، تبلغ تكلفته أكثر من مليار ليرة سورية، إضافة إلى مشروع البرجين في منطقة البرامكة وهناك مشروع «الهوليدة» في شارع الثورة ومشروع «الموقميك» بالقرب من مجلس الوزراء، إضافة

إلى مشروع تابع لشبكة الأغا خان ومشروع أخرى متعثرة.

كما أن تكلفة البرجين في البرامكة تفوق ٤ مليارات ليرة سورية، معتبراً أن عدداً من المستثمرين لا يتوافق الأسعار الراهنة معهم، مؤكداً أن نسب التنفيذ للمشروعات تتراوح بين ١٠-٨٠٪، كما أن العقد الاستثماري المبرم يتضمن شروطاً جزائية لا يتحملها المستثمرون وأغلب المستثمرين لجؤوا

للقضاء لوقف التنفيذ وذلك بسبب الشروط الجزائية، وذلك نظراً إلى وجود غرامات خارجة عن الإرادة نتيجة الظروف الراهنة. وأكد عضو المكتب التنفيذي أن هناك تنسيقاً كبيراً مع وزارة السياحة لإيجاد حلول للموضوع وعقد ورش عمل ودراسة مكثفة من النواحي القانونية والمالية، كما أن هناك مشروعات مضى على تعثرها ١٠ سنوات وأكثر.

وبين المحامي سرور أن هناك حملة جديدة مكثفة وذلك لإزالة الإشغالات المخالفة بدمشق، وبمختلف الأحيان، مشيراً إلى أنه تمت إزالة أكثر من ٣٥٠ إشغالاً خلال يومين والحملات مستمرة، معتبراً أن هناك انخفاضاً كبيراً بالمخالفات عن الفترة الماضية، وأن استمرار الجولات يأتي بهدف الضرب بيد من حديد على كل من المخالفين والمعتدين على الأرضة.

استجابة لزيادة سعر المدخلات

مشافي حلب تطالب بإعادة النظر بتسعيرة الخدمات الطبية

حلب- الوطن

طالب أصحاب مشاف خاصة في حلب بإعادة النظر بتسعيرة الخدمات الطبية لتستجيب لمتطلبات زيادة أسعار مدخلات الخدمات الطبية التي يقدمونها والتي زاد بعضها آلاف الأضعاف مقابل زيادة الوحدة الطبية الجراحية ٢٥ بالمئة فقط. وبين مدير مشفى الماريتيني الدكتور محمد تحسين مارتيني لـ «الوطن» بأن التسعيرة الحالية للوحدة الطبية الجراحية هي ٧٥٠ ليرة سورية بموجب قرار وزارة الصحة التي عدلت التسعيرة منذ عام ٢٠٠٤ لتصبح ٦٠٠ ليرة أي زيادة مقدارها ٢٥ بالمئة فقط على حين ارتفعت الإقامة في المشفى الخاص من ٣٠٠٠ ليرة إلى ٣٣٧٥ ليرة بزيادة ١٢ بالمئة فقط.

وأوضح مارتيني أن المشافي تعاني كثيراً جراء انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار إلى أكثر من ١٠ أضعاف وغلاء أسعار صيانة التجهيزات الطبية، التي غادر عمالها إلى خارج القطر. ومن دون رقيب، ما انعكس على زيادة ثمن قطع غيار التجهيزات الطبية لأكثر من ٢٠ ضعفاً بسبب الحصار المفروض على سورية والاضطرار لاستيرادها من دول معينة ولتزيد من سعرها الرسوم والضرائب.

وركز على مفارقات للمواد التي يعود للحكومة فرض تسعيرتها «والتي لا مجال لمناقشتها، كعقود الإذعان مع شركات الكهرباء والمياه، حيث ارتفع سعر المازوت من ٧ ليرات إلى ١٨٢,٥ ليرة للتر الواحد بزيادة ٢٥٠٠ بالمئة على حين زاد سعر الكيلو وات الساعي للكهرباء من ليرة وربع الليرة عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠ ليرة رهاً بزيادة مقدارها ٣٣٠٠ بالمئة في حال توافر الكهرباء بينما ارتفع ثمن المتر المكعب الواحد من المياه من ٢ ليرة إلى ٦٠ ليرة بزيادة ٢٩٠٠ بالمئة إن وجد أما الحد الأدنى للرواتب والأجور فقد ارتفع من ٤٥٠ ليرة إلى ١٦١٧٥ ليرة بزيادة وصلت إلى ٢٦٠ بالمئة».



ولفت إلى أن حلب تعاني من ظرف خاص عن بقية المدن السورية الكبرى بتراوح سعر المازوت في السوق السوداء فيها وخلال سنوات الحرب بين ٢٠٠ و٤٠٠ ليرة في ظل غياب الكهرباء بينما يبلغ سعر المتر المكعب من المياه ٨٠٠ ليرة وفق تسعيرة محافظة حلب «وأدى ذلك إلى تراجع مستوى الخدمات الطبية المقدمة بسبب عدم القدرة على التطوير والصيانة. وقال الدكتور مارتيني: «زاد انقطاع التيار الكهربائي في حلب وبشكل مستمر من مصاريف المشافي بشكل صارخ جراء الاعتماد الكلي على مولدات الكهرباء المعتمدة في تشغيلها على المازوت وما يتطلبه الأمر من صيانة للمولدات والمحركات وضمن للزيوت المعدنية حيث ازاد استهلاك المشافي من المازوت من ١٠٠ طن عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠٠ طن العام الماضي فزاد المصروف ويأسعير الرسمي المازوت من ٧٠٠ ألف ليرة إلى ١٤ مليون ليرة».

وأشار مدير مشفى آخر لـ «الوطن»، فضل عدم ذكر اسمه، إلى الشكاوى و«المزادات» التي يمارسها الكثير من الأطباء بحق بعضهم بعضاً «ما أدى إلى توقيف العديد منهم لأسباب لا علاقة

لهم بها عدا عن الضغوطات الاقتصادية والأمنية التي يواجهونها مع الضغوط الدوائية بخروج معظم معامل الأدوية عن الخدمة وعدم التسعير الحق والمنصف للأدوية خاصة أدوية التخدير، ما فتح الباب للتهرب ورواج تجارة السوق السوداء».

و ضرب أمثلة عن فروقات أسعار المواد الطبية بين الماضي القريب والحاضر فقال «سعر لمبة تنظير الجهاز الهضمي في ٢٠١١ كان ٩ آلاف ليرة وهي الآن ٣٣٠ ألف ليرة أما سعر أسطوانة الأوكسجين في حلب فقد ارتفع من ٧٥ ليرة سنة ٢٠٠٤ إلى ٣ آلاف ليرة حالياً بزيادة بلغت ٣٩٠٠ بالمئة «ومع كل ذلك يصير المعنويون في وزارة الصحة على عدم تعديل التسعيرة الطبية ويعزفون على الوتر الحساس بأن الطب مهنة إنسانية، الأمر الذي دفع الأطباء إلى الهجرة بشكل جماعي وكأنه متعمد على الرغم من تراجع عدد الأطباء في حلب خلال سنوات الأزمة من ٦ آلاف ألف طبيب، حسب بيانات نقابة الأطباء، بدل أن يرتفع عددهم إلى ١٠ آلاف طبيب».

ورأى عاملون في المجال الطبي أن تراجع القدرة النقدية لدى معظم الناس لا يبرر عدم إضفاء القطاع الطبي عبر رفع التسعيرة لأن الدولة تقوم بواجبها تجاه كل مواطنها بفتح المشافي الحكومية مجاناً أمامهم عدا عن الخدمات الطبية المجانية التي توفرها الجمعيات الخيرية. ودعا إلى عدم وضع الأطباء في خاتمة المخالفين للقانون لأن جميعهم لا يلتزمون بالتسعيرة المقررة منذ ٢٠٠٤ «وبالتالي، هم مدانون بحكم القانون، منذ يستدعي تحرير وزارة الصحة سعر الوحدة الجراحية ووضعها في خاتمة العرض والطالب لتصبح المنافسة إما سريعة أو نوعية بحسب الرغبة ليغدو العمل الطبي ذا جدوى اقتصادية بدل أن يبحث الأطباء والمرضون والفنيون عن لقمة عيشهم خارج البلاد»، وفق قول أحد الأطباء الاختصاصيين لـ «الوطن».

خروج مساحات واسعة من الإنتاج الزراعي في درعا

درعا - الوطن

على المربين من خلال الجمعيات الفلاحية أو بشكل مباشر وأهم المطالب في هذا المجال تسهيل حصول المربين المقيمين في المناطق الحساسة على مخصصاتهم بشكل إفرادي وإخراجها لقطعانهم كون إنتاجها ينفعا جميعاً، أما مركز البحوث العلمية الزراعية فعمل على تنفيذ ١٣٠ بحثاً في مجال المحاصيل الحقلية ووقاية النبات وأصنوع الوراثة إضافة للعديد من الأيام الحقلية وغيرها، وهناك معاناة من قلة المراقبين الزراعيين والمهندسين الفنيين غير الزراعيين وسنقي الجرار، أما فرع إكثار البذار فيعمل على تأمين الجوارح اللازم للمزارعين بموجب التنظيم الزراعي وهو يجاهزية لتأمين جميع احتياجات الموسم، ومن جهتهم ذكر المهندس عهدي زين العابدين عضو قيادة فرع حزب البعث المختص وأحمد اليربي رئيس اتحاد عمال درعا وقاسم الشاكوش رئيس نقابة التنمية الزراعية أن القطاع الزراعي يتسبب أولوية خاصة من جهة تأمين مستلزمات الإنتاج من أجل تنفيذ الخطة الزراعية المقررة وخاصة محصول القمح الإستراتيجي الذي بلغت المساحات المنقذة منه للموسم الجاري حتى تاريخه نسبا مشجعة وهناك تواصل مع مختلف الجهات ذات العلاقة والفلاحين لمعالجة أي معوقات أو صعوبات قد تعترض تحسين واقع الإنتاج الزراعي وفق الإمكانيات المتاحة.

بحث مؤتمر عمال التنمية الزراعية بدرعا أمس واقع القطاع الزراعي الحيوي الذي تعتبر المحافظة رائدة على صعيده، وإنتاج محاصيلها بشكل خضر من المحافظات الجنوبية من القطر، حيث لا يزال الفلاح وعلى الرغم من قسوة الأحداث مواصلاً العمل بأرضه والإنتاج منها بما يسهم بتأمين لقمة عيش المواطنين، وأشار أعضاء المؤتمر إلى حرص الجهات المعنية على توفير مستلزمات الإنتاج إلا أن تكاليفها بقيت مرتفعة على اختلافها من أسمدة ومبيدات ومحروقات وبذار وويد عاملة إضافة إلى صعوبة تسويق المنتجات وعدم التمكن من تقديم الخدمات الضرورية للأشجار المثمرة وخاصة في منطقة الحزام الأخضر بسبب الظروف الراهنة، ما أخرج مساحات واسعة من القطاع الزراعي عن الإنتاج إلى التثقل الكثير لقطعان الأغنام والماعز، بهدف البحث عن الأمان والمرعى، إضافة إلى قلة الأعلاف وارتفاع ثمنها وعزوف مربحي الدواجن عن التربية لتخضض عدد القطيع وتراجع الإنتاج بشكل كبير، ولجهة عمل فرع الأعلاف فهو يفتقر المادة من مصادر الإنتاج المختلفة سواء داخل المحافظة ولأسما من مطحنة البروك ومعمل تصنيع أو من خارجها من معامل تصنيع الأعلاف وفروع المؤسسة وتوزع

تجميد ديون فلاحي الحسكة وجدولتها وشطب الفوائد المترتبة عليها

الحسكة - دحام السلطان

طالب مواطنو رأس العين والشاددي والجسرة بريف محافظة الحسكة الغربي والجنوبي خلال عرضهم لمداخلاتهم في احتتام مؤتمراتهم الحزبية السنوية، بتأمين مستلزمات العمل الزراعي من أسمدة كيميائية ومحروقات ومبيدات زراعية وقروض مناديه، والإسراع بإصدار الخطة الزراعية بوقت مبكر، وإصدار تسعيرة المحاصيل الزراعية قبل مواعيد جني المحاصيل بما يتناسب وأسعار الكلفة بشكل مجز ويتناسب وأسعار الكلفة للإنتاج، وتجميد ديوان الفلاحين وشطب الفوائد المترتبة عليها وجدولتها لعشرة سنوات، وتعويض الفلاحين الذين تضررت ممتلكاتهم بفعل المجموعات المسلحة بالتعويض المادي المناسب، وإعفاء المستفيدين من أراضي أملاك الدولة والاستيلاء وأجور المثل من قيم الإيجار المترتبة عليها، تماشياً مع ظروف الزراعة التي تمر على المحافظة، وإعطاء ربات سقاية للأراضي الزراعية من سد الشهيد باسل الأسد، وتأمين مياه شرب ووضع تسعيرة محددة لبرميل المياه وفتح شعبة الهلال الأحمر العربي السوري في مدينة الشاددي، وزيادة كميات المقتن العلفي الخاص بمرعي الثروة الحيوانية وتخفيض أسعار المواد العلفية، وإعادة تشغيل أمانة السجل المدني في ناحية العريشة وزيادة تقص المدرسين الاختصاصيين لشهادتي التعليم الثانوي والأساسي بريف راس العين، ورفع حجم الرواتب بما يتناسب طردياً والحالة المعيشية للمواطنين اليوم، ومنح السلف المالية بمعدل فني الراتب للعاملين في مديرية التربية، وضرورة الإسراع بترميم المدارس التي تعرضت للتخريب في الشاددي وريفها نتيجة



السوري في مدينة الشاددي، وزيادة كميات المقتن العلفي الخاص بمرعي الثروة الحيوانية وتخفيض أسعار المواد العلفية، وإعادة تشغيل أمانة السجل المدني في ناحية العريشة وزيادة تقص المدرسين الاختصاصيين لشهادتي التعليم الثانوي والأساسي بريف راس العين، ورفع حجم الرواتب بما يتناسب طردياً والحالة المعيشية للمواطنين اليوم، ومنح السلف المالية بمعدل فني الراتب للعاملين في مديرية التربية، وضرورة الإسراع بترميم المدارس التي تعرضت للتخريب في الشاددي وريفها نتيجة

الأعمال الإرهابية، وتثبيت المعلمين الولاء ذوي الخبرة وإحداث جامعة خاصة بالمحافظة وتشميل العائلة ببطاقة الضمان الصحي الخاصة بالعاملين في الدولة وتثبيت المعلمين المؤقتين وتعديل وضع العاملين ممن حازوا شهادة أعلى من الشهادة التي تم تعيينهم على أساسها ومنح القروض المالية لذوي الدخل المحدود.

وطالبوا أيضاً بمعالجة نقص مادة الخبز بريف الدرياسة ووضع حد لحالات التلاعب والفساد داخل المخبز فيما يتعلق بالتوزيع، ومعالجة موضوع انقطاع مياه الشرب في بلدة أبو رأسين للعام الرابع على التوالي، ومعالجة وضع مندوب جمعية المودة غير المتعاون في مدينة الدرياسة فيما يتعلق بتوزيع السبل الغذائية، وتفعيل التسويات والمصالحات الوطنية. بدوره أكد محافظ الحسكة جازي الحمود الموسى: أن المطلوب اليوم الحلول والعلاج السريع والإساعي، مبيئاً أنه لا مكان للتسويف في العمل. وأشار المحافظ إلى أن الفساد ليس محصوراً بمؤسسات الدولة فحسب بل يتعداها ليكون ظاهرة عامة في المجتمع أيضاً، مطالباً الجميع بالإشارة إليه والتعاون لمخافته من معالجته.